

مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس قانوني للمسؤولية الإدارية دون خطأ - محل جدل فقهي وقضائي -

مالح صورية

أستاذة مساعدة قسم - أ - عضو مخبر المرافق العمومية والتنمية

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

- تاريخ الإرسال: 2017/11/20 - تاريخ الإيداع لدى المحكم: 2017/11/25 - تاريخ رد المحكم: 2017/12/10

الملخص: من وجهة نظر الفقه والقضاء، فغالبا ما يرون بأن مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة هو الأساس العام لجميع فرضيات مسؤولية السلطة العامة دون خطأ، لكنه في بعض الحالات، هناك من خالف هذه الفكرة. لذلك حاولنا تبين هذه المواقف الفقهية والقضائية في القانون الفرنسي.

الكلمات الافتتاحية: المسؤولية الإدارية دون خطأ، الخطر، مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، الضرر غير العادي والخاص.

Résumé: Du point de vue de la doctrine et la jurisprudence, ils considèrent souvent que le principe de l'égalité devant les charges publiques qui sert le fondement général à toutes les hypothèses de responsabilité de l'autorité publique sans faute, mais dans certains cas, cette idée est contraire. Nous avons donc essayé d'expliquer ces positions théoriques et jurisprudentielles en droit français.

Mots clés: la responsabilité administrative sans faute - le risque - le principe de l'égalité devant les charges publiques - préjudice anormal et spécial.

Abstract: From the point of view of doctrine and jurisprudence, they often consider that the principle of equality before public office which serves as the general basis for all the assumptions of responsibility of public authority without fault, but in some cases, this idea is contrary. We have therefore tried to explain these theoretical and jurisprudential positions in French law.

Keywords: no-fault administrative liability – risk - the principle of equality in public office - abnormal and special prejudice.

مقدمة

تعتبر المسؤولية الإدارية دون خطأ، موضوعا غامضا ودقيقا، إذ لم يستقر القضاء الإداري الفرنسي بصده على مبادئ وقواعد ثابتة، فهو نظام في طريقه للتطور، وهذا ما يفسر لنا اختلاف الفقه والقضاء حوله. ومن أهم الأمور التي أثارت تضاربا شديدا بخصوصه، مسألة الأساس الذي يقوم عليه، والذي لقي اهتماما من جانب الفقهاء والقضاء في مجال القانون العام بصفة عامة وفي مجال المسؤولية الإدارية بصفة خاصة¹.

وقد برزت المسؤولية دون خطأ أصلا في القانون الخاص تأسيسا على فكرة الخطر، ولكنها انتشرت بعد ذلك، وتطورت في القانون العام على أساس طريقين أولهما الخطر وثانيهما مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة²، انطلاقا من الرغبة التي كانت للفقهاء الفرنسيين في تمييز قواعد القانون العام بقواعد خاصة تختلف عن قواعد القانون الخاص، حيث لجأوا إلى البحث عن أساس آخر للمسؤولية الإدارية ولا مقابل له في القانون المدني، وقد وجدوا ضالتهم المنشودة في مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة والذي اعتمده الكثير منهم كأساس لمسؤولية السلطة العامة بمختلف أشكالها.

لكنه حدثت بعد ذلك اختلافات وتداخلات فقهية وقضائية بخصوص هذا المبدأ، فهناك من كان يعتبره كأساس وحيد للمسؤولية الإدارية القائمة على تحمل التبعة، وهناك من اعتبره كأساس يكمل فكرة الخطر عند اعتمادها في بعض الحالات، بعدما تم تقريره من قبل مجلس الدولة الفرنسي³ حيث تبلورت

¹ تجدر الإشارة إلى أن أهم الاختلافات الفقهية التي ثارت بشأن المسؤولية دون خطأ، هي صعوبة وضع مفهوم قانوني لهذه المسؤولية، وترجع هذه الصعوبة إلى أن الفقه في غالبه لم يستقر على تسمية واحدة لها. فالبعض يعبر عنها أحيانا بنظرية المخاطر، بينما يفضل البعض الآخر مصطلح المسؤولية دون خطأ، حتى أن مجلس الدولة الفرنسي كان له دور كبير في ازدياد هذه الصعوبة من خلال ما لوحظ في أحكامه الصادرة، إذ أنها لم تلتزم أسلوبا ثابتا في التعبير عن مفهوم تلك المسؤولية،

ماهر أبو العينين، التعويض عن أعمال السلطات العامة، التعويض عن أعمال السلطة التشريعية والسلطة القضائية وتطور قضاء مجلس الدولة حتى عام 2013، الكتاب الثاني، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص 1307.

محمد أحمد عبد النعيم، مسؤولية الإدارة على أساس المخاطر في القانون الفرنسي والمصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر 1995، ص 181 وما بعدها.

² « Dans le droit administratif classique, la responsabilité pour risque (ou « risque-profit ») est l'une des deux grandes catégories de responsabilité administrative sans faute, l'autre étant l'égalité devant les charges publiques ».

Didier TRUCHET, L'administration du risque en droit administratif, RISEO, N°2, 2013, p.3, disponible sur le site : docplayer.fr et www.Begaiaadroit.net et www.riseo.fr consulté le 07/06/2017 à 14 :06 (risques études et observations).

غالبا ما يتم الخلط بين نظرية المخاطر، وقاعدة المساواة أمام التكاليف العامة، وهذا الخلط له انعكاسات سلبية على حماية حقوق الأفراد والجماعات، حول ضرورة التمييز.

³ « Dans un arrêt d'assemblée du 29 juin 1962, Société « Manufacture des machines du Haut-Rhin le Conseil d'État a exigé que le préjudice soit spécial et d'une certaine gravité pour engager la responsabilité sans faute sur le fondement du principe d'égalité devant les charges publiques, il Considérait que « ...si la responsabilité de la puissance publique peut se trouver engagée, même sans faute, sur le fondement du principe de l'égalité des

بفضله مجالات جديدة للتعويض، منها مجال قيام مسؤولية السلطة العامة عن الأضرار الناجمة عن الأعمال والقرارات المشروعة التي تتخذها الإدارة⁴. ومن هذا الاتساع في الحالات لوحظ عجز فكرة الخطر عن تغطية كل حالات المسؤولية الإدارية، وأصبح مجلس الدولة الفرنسي يقضي بالتعويض لقيام مسؤولية الدولة في غياب الخطأ والخطر معا على أساس الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة وذلك عندما تتخذ الأضرار الناجمة عن نشاط الإدارة وأعمالها طابع العبء العام.

ومن أجل دراسة هذه الإشكاليات المتنوعة ارتأينا أن نعالج هذا المقال في محورين أساسيين، أولهما الإطار العام لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة في محور أول، والرؤية الجدلية فقها وقضاء لهذا المبدأ كأساس للمسؤولية الإدارية دون خطأ، في محور ثان.

I - الإطار العام لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة

اعتبر مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة حديث نسبيا، حيث كانت مشاركة جميع الأفراد من الناحية السياسية في تحمل الأعباء والتكاليف العامة معمول بها منذ زمن طويل، إلا أن إعمال هذا المبدأ لم يظهر من الناحية القانونية إلا في وقت قريب، بحيث لم يكن مستخدما من قبل القضاء الإداري الفرنسي بنفس ما هو متعارف عليه حاليا، حيث كانت أحكام مجلس الدولة الفرنسي تقرر مبدأ المساواة أمام اللوائح الإدارية⁵ و مبدأ المساواة أمام المرافق العامة⁶، و مبدأ المساواة أمام الضرائب⁷، ثم بدأ باستخدام عبارة

citoyens devant les charges publiques ». Ahmad KODMANI, « La responsabilité de l'Etat sans faute du fait des engagements internationaux : devant le juge administratif français ». Thèse, Université d'Angers, France, 2015, P.12.

⁴Selon Pierre DELVOLLE « le principe d'égalité devant les charges publiques a permis d'ouvrir de nouvelles possibilités d'indemnisation, mieux précise et plus rigoureusement conçu, il a élargi le domaine de la responsabilité de la puissance publique...c'est lui qui donne à la responsabilité du fait des décisions publiques régulières et du fait des travaux publics une à part dans la responsabilité de la puissance publique ». Pierre DELVOLLE, « le principe d'égalité devant les charges publiques », Thèse de Doctorat, Paris, 1969, p.419-421.

أشار إلى ذلك: هشام عبد المنعم عكاشة، مسؤولية الإدارة عن أعمال الضرورة (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 395، ولمزيد من التفصيل حول المسؤولية عن القرارات الإدارية المشروعة يراجع: فتحي فكري، مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1995، ص 314-315.

⁵«...Cette disposition ne fait pas échec au principe d'égalité de tous les citoyens devant les règlements administratifs, puisque, toutes les fois que les conditions prévues seront réalisées et que les exigences de la santé publique ne s'y opposeront pas... ». C.E. 9 Mai 1913, Raubeau, 47115, publié au recueil Lebon, p.521 Disponible sur le site : www.legifrance.gouv.fr. Consulté le 12/05/2017.

⁶ En particulier devant les charges d'un service public, C.E. 10 février 1962. Chambre syndicale des propriétaires Marseillais. P.222, cité par : Philippe FABRE, « Le conseil d'Etat et Vichy : le contentieux de l'antisémitisme », Publications de la Sorbonne, Paris, France, 2001.p.139.Q150. Disponible sur le site : books.google.dz. Consulté le : 13/10/2017.

⁷ Principe d'égalité de tous les citoyens devant l'impôt, CE. 24 mars 1922 chambre syndicale des fabricants d'eau gazeuse de Paris ; 23 novembre 1936 Abdouloussen, cité par : Philippe FABRE. Op.cit. p.139. Disponible sur le site : books.google.dz. Consulté le : 13/10/2017.

مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة ابتداء من سنة 1922⁸، ولذلك اهتم الفقهاء والقضاة الفرنسيون بهذا المبدأ وبتطوره التاريخي، وحاولوا تحديد مفهومه وأهميته، والدور الذي يلعبه سواء كأساس وحيد أو تكميلي للمسؤولية الإدارية دون خطأ.

أولاً: التطور التاريخي لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة

مر التطور التاريخي لمبدأ المساواة اتجاه الأعباء العامة بمرحلتين، إذ كان يمثل في الأولى انعكاساً للحالة التي كانت سائدة في عهد ما قبل الثورة الفرنسية، خاصة وأن النظام المالي في تلك الفترة، اختلف في نظام فرض الضرائب حسب النظام السائد في ذلك الوقت وحسب المناطق والأقاليم. ولم تكن هناك مساواة بخصوصه، وذلك لكثرة الامتيازات التي كانت تمنح للبعض دون الآخر، حتى أنها لم تكن تمس بعض الأقاليم والسكان، نتيجة عدم المساواة فيما بينهم، وقد نادى Vauban في سنة 1698 بفرض ضريبة مباشرة تحل محل الضرائب التي كانت موجودة في ذلك الوقت وتفرض على كل المداخل دون تمييز بين الأشخاص، لكنه قد انتقد على أساس أنه فشل في وضع نهاية لعدم المساواة السارية آنذاك⁹.

وعندما قامت الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، تعالى الرأي للمطالبة بإلغاء النظام القديم التعسفي، والقضاء على مظاهر الفساد، وتحرير الشعوب من القيود والأغلال التي فرضتها عليها عصور الملكية المستبدة ولتمنحها حقوقها التي فقدتها خلال عهود طويلة. وقد تبلورت مبادئ الثورة فيما أطلق عليه بإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في 26 أوت 1789، وتلك كانت بداية للمرحلة الثانية حيث اعتبرت المادة 13 من هذا الإعلان مصدراً تاريخياً ورسمياً لمبدأ المساواة بين المواطنين أمام الأعباء العامة¹⁰، فبفضلها كرس مجلس الدولة والمجلس الدستوري الفرنسيين هذا المبدأ على مختلف

⁸ Et plus généralement égalité devant les charges publiques, CE. 5 mai 1922 Fontan, cité par : **Philippe FABRE**. Op.cit. p.139. Disponible sur le site : books.google.dz. Consulté le : 13/10/2017,

« La responsabilité sans faute de l'État, sur le terrain de la rupture de l'égalité devant les charges publiques, peut donc être engagée non seulement du fait de décisions administratives légales mais également du fait de lois ». CE. 14 janvier 1938, société anonyme des produits laitiers « la fleurette », Disponible sur le site : www.conseil-etat.fr et www.legifrance.gouv.fr. Consulté le 31/10/2017.

⁹ Dans son Projet de dîme royale, Vauban a étudié avec soin la question de la fiscalité, critiquant celle de son temps pour son caractère inégalitaire et désordonné, et défendant l'alternative d'un impôt (quasi) unique, proportionnel, sur tous les revenus. Avant d'entrer dans le détail de son projet de réforme, il en indique les maximes fondamentales dans un court passage. En peu de mots, Vauban esquisse toute une théorie de l'État, qui sera reprise par les Physiocrates. Sa justification de l'impôt est à retenir : tout homme a besoin de l'État pour protéger ses droits et sa propriété contre les attaques et les prétentions injustifiées de ses semblables. L'impôt n'est ainsi pas fondamentalement une spoliation, s'il sert effectivement à garantir la sécurité des biens et des personnes, ce qui est la mission d'où l'État tire sa légitimité. Cet extrait est à retrouver à la page 101 **des Écrits économiques de Vauban**, édités par l'Institut Coppet. Disponible sur le site : www.institutcoppet.org. Consulté le 01/01/2017.

¹⁰ L'article 13 du Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789 dispose que : « Pour l'entretien de la force publique, et pour les dépenses d'administration, une contribution commune est indispensable. Elle doit être

مستويات التسلسل الهرمي للقواعد، وجعله نتيجة طبيعية لمبدأ المساواة أمام القانون¹¹. ومنه أثبتت هذه المادة ضرورة عمل مشاركة بطريقة متساوية بين جميع المواطنين في تحمل الأعباء العامة. وبالتالي قد وضعت حدا للنظام المالي القديم، بحيث أصبحت كل مصروفات الإدارة والتكاليف العسكرية ومعظم الأعباء العامة موزعة بالتساوي على جميع المواطنين.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن بعض فقهاء ذلك العصر¹²، قد أكدوا على هذا المبدأ في كتاباتهم، ومن جهة أخرى، فمعظم الدساتير الفرنسية قد أكدت على ذلك، من بينها الدستور الفرنسي الصادر في 1793، إذ نص في المادة 101 منه على أنه: "لا يجوز لأي مواطن أن يعفى من الالتزام بالمساهمة في تحمل الأعباء العامة"¹³. وقد أكدت عليه بعد ذلك الدساتير الموالية له¹⁴.

وفقا لذلك، فقد فسر هذا المبدأ، على أنه يتطلب مساهمة المواطنين في التكاليف والأعباء المترتبة على إدارة المرافق العامة وتسييرها كل في حدود إمكانياته، طبقا لما يحدده القانون، مع عدم جواز تحميلهم أعباء إضافية خارج هذه الحدود، وإلا عد ذلك إخلالا بمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة¹⁵.

également répartie entre tout les citoyens, en raison de leurs facultés ». Disponible sur le site www.conseil-constitutionnel.fr. Consulté le 30/09/2017.

تنص المادة 13 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن: "من أجل أداء دور الهيئة الحاكمة وما تحتاج إليه من نفقات لإدارة الشؤون، فيتم استقطاع الضريبة العمومية من جميع المواطنين، أما مقدار هذه الضريبة فيجب أن يكون مناسباً لحالة الذين يدفعونها".

¹¹ A partir de ce texte, les jurisprudences du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel ont construit le principe d'égalité devant les charges publiques et le consacrer à divers niveaux de la hiérarchie des normes. Le Conseil constitutionnel a fait du principe d'égalité devant les charges publiques le corollaire du principe d'égalité devant la loi, donnant ainsi au principe une pleine valeur constitutionnelle. Cité par **Ahmad KODMANI**, op.cit. p.36. CE, Ass, 6 avril 2001, M. Pelletier et autres, n° 224945. Sélections d'arrêts du contentieux administratif. Disponible sur le site : www.contentieux-administratif.fr. Consulté le 11/10/2017.

¹² من بين الفقهاء، الفقيه Belin الذي أكد على أن المساواة أمام الأعباء العامة تتسع لتشمل جميع الأعباء والتكاليف التي يفرضها القانون على الأنشطة الفردية (الضرائب) من أجل المصلحة العامة.

Jean. BELIN, « Le principe d'égalité devant les charges publiques à l'époque révolutionnaire et son influence sur la jurisprudence administrative moderne », RDP, 1934, p. 13, cité par : **Laurent FONBAUSTIER**, « Réflexions critiques sur un principe à texture ouverte : l'égalité devant l'impôt », 2002, p.81. Disponible sur le site : www.philosophie-droit.asso.fr. Consulté le 25/10/2017

¹³ L'article 101 de Constitution du 24 juin 1793 (les Contributions publiques) dispose que : « Nul citoyen n'est dispensé de l'honorable obligation de contribuer aux charges publiques ». Disponible sur le site : www.conseil-constitutionnel.fr. Consulté le 17/10/2017

¹⁴ وبصيغة قريبة من صيغة المادة 101 السالفة الذكر، قرر دستور السنة الثالثة ضرورة توزيع الأعباء والتكاليف العامة على جميع المواطنين. وإذا كان دستور السنة الثامنة قد التزم السكوت ولم يرد به نص في هذا الشأن، ثم جاء دستور 1814 وأكد على أن على جميع الفرنسيين واجب المساهمة في أعباء الدولة دون تمييز وبحسب درجة ثرائهم ونسبة مداخيلهم. وتبعه في ذلك دستور 1852، ثم جاء دستور 1946، وأضاف زيادة على التأكيد على هذا المبدأ، ضرورة أن يكون التضامن بين جميع المواطنين أمام الأعباء الناجمة عن الحوادث والكوارث التي لا دخل للسلطات العامة فيها، أمثال الكوارث الطبيعية. **هشام عبد المنعم عكاشة**، المرجع السابق، ص 445-446.

¹⁵ أنور رسلان، مسؤولية الدولة غير التعاقدية، دار النهضة العربية، الطبعة 2، القاهرة، مصر، 1982.

وقد كان مهما تحديد مفهوم هذا المبدأ ومضمونه وقيمه القانونية بشكل واضح، من أجل توجيه القاضي الإداري في تقييمه للأضرار التي لحقت بالفرد، وحتى يتم تطبيقه كأساس لنظام مسؤولية الدولة¹⁶، فعرف على أنه التوزيع العادل للأعباء العامة، بمعنى أن الأنشطة الإدارية المشروعة التي تسبب ضررا، تمثل بذلك عبئا عاما تتحمله طائفة محددة من الأفراد دون باقي الجماعة، إلا أن العدالة تقتضي أن يوزع هذا العبء بين الجميع، ويتحقق ذلك بتعويض المضرورين من خلال ما تدفعه الجماعة من ضرائب¹⁷، أو بمعنى آخر فتمت تصرفت الإدارة تصرفا لا يتعارض مع الشرعية أي غير مخالف للقانون، خاصة إذا تسبب ذلك التصرف بأضرار غير عادية وخاصة¹⁸، أو كانت تلك الأضرار تتجاوز من حيث طبيعتها ومدتها ما يتوجب على العامة تحمله، فذلك من شأنه أن يؤدي إلى هدم مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة والتكاليف العامة بين المواطنين في الدولة¹⁹، ويختل توازنه، ومن ثمة لابد من إصلاح هذا التوازن المختل.

وقد تم تفسير هذا المبدأ، بأن أعطي له وجهان، فالأول تمثل في المساواة في الحقوق والمنافع والتي تتجسد بدورها في المساواة أمام القانون وأمام الوظائف العامة، والمساواة في الانتفاع بخدمات المرافق العامة. وتمثل الثاني في المساواة في الأعباء العامة والواجبات والتي تتجسد بدورها في المساواة أمام الضرائب والمساواة أمام الخدمة العسكرية²⁰، وهو الوجه بالمفهوم الإداري الخاص الذي قام كأساس قانوني لمسؤولية السلطة الإدارية دون خطأ²¹.

¹⁶ Selon Stéphanie JUAN, « Le concept d'égalité des citoyens devant les charges publiques doit être délimité de manière claire afin de guider le juge administratif dans son appréciation du dommage subi par le particulier. Il est en effet primordial de bien cerner son contenu, son but ainsi que sa valeur juridique, pour pouvoir par la suite l'appliquer comme fondement à un régime de responsabilité étatique ». Stéphanie JUAN, « La responsabilité de l'Etat du fait de l'action normative en droit administratif français », Thèse, Université de Metz, France, 2004, p.116.

¹⁷ رهاب صابر محمد الشبلي، مسؤولية الإدارة العامة بلا خطأ، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات القانونية العليا، عمان، الأردن، 2005، ص 76.

¹⁸ بن عبد الله عادل، المسؤولية الإدارية للمرافق الاستشفائية (شروط الفعل المولد للضرر)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 193.

¹⁹ نبيلة عبد الحليم كامل، مسؤولية الإدارة غير التعاقدية (قضاء التعويض)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص 288.

²⁰ صلاح يوسف عبد العليم، أثر القضاء الإداري على النشاط الإداري للدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 229.

²¹ أكثر من ذلك يذهب الرأي الراجح في الفقه الفرنسي إلى تأسيس نظرية المسؤولية الإدارية دون خطأ على أساس مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة بل حتى أن هذا المبدأ يصلح لأن يكون في رأيهم أساسا عاما لمسؤولية الدولة عن مجمل أعمال سلطاتها المختلفة وليس فقط مسؤولية الإدارة عن أعمالها. أشار إلى ذلك:

De Laubadère ANDRE, Yves GAUDMER et Jean-Claude VENEZIA, « Traité de droit administratif », T 1, 13^{ème} éd, L.G.D.J, Paris, 1994, p.485 et s.

ثانيا: الدور المهم الذي يؤديه مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة في مجال المسؤولية الإدارية

دون خطأ

يؤدي مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة دوره كأساس للمسؤولية دون خطأ عن طريق التوزيع العادل للأعباء العامة. فالأنشطة الإدارية المشروعة التي تسبب أضرار لبعض الأفراد تعد بمثابة عبء عام يتحمله هؤلاء الأفراد فقط دون باقي أفراد الجماعة، ولذلك يجب أن يوزع ذلك العبء على مجموع الأفراد عن طريق تعويض هؤلاء المضرورين من خلال ما تدفعه الجماعة من ضرائب.

وتتضح أهمية هذا المبدأ في مجال المسؤولية الإدارية، في أنه يعبر عن مبدأ أسمى من مبادئ العدالة الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والأفراد، وهو ضرورة مساواة جميع المواطنين في التكاليف العامة المترتبة على إدارة وتسيير المرافق العامة²².

ولكي يتم إعمال هذا المبدأ في نطاق المسؤولية بلا خطأ، لابد على القاضي أن يتأكد من أن القضية المعروضة أمامه تسمح بقيام المسؤولية على أساس هذا المبدأ، بأن يتحقق من وجود شرطين أساسيين، أولهما في أن يكون للضرر صفة العبء العام، وهو ضرر ليس مماثل للضرر الناشئ عن خطأ الإدارة، بالرغم من أنه كان في بعض الأحيان لا يفرق بينهما، وكان هذا المبدأ في بعض القضايا يحفظ مكانا للخطأ، وأبسط مثال على ذلك ما حدث في قضية Couitéas²³. ذلك لأن الضرر الذي تلحقه الإدارة بالفرد، ويثير إعمال هذا المبدأ في مجال المسؤولية، يجب أن يكون لازما لتحقيق مصلحة عامة، أو خدمة عامة، أو نفع عام، ومن ثم يكون هذا الضرر الذي أصاب المتضرر ووقع على عاتقه هو في حقيقته عبئا عاما، كان من المفروض أن يقع على عاتق الجماعة بأسرها، لأنها تشارك من خلال الخزنة العامة في جبر الضرر²⁴.

²² أنور رسلان، المرجع السابق، ص 267.

²³ L'arrêt Couitéas marque le point de départ de la jurisprudence reconnaissant la responsabilité sans faute de l'administration pour rupture de légalité devant les charges publiques, CE 20 novembre 1923, Couitéas. Rec.789, disponible sur le site : www.conseil-etat.fr, consulté le 14/01/2017.

فإذا تفحصنا بدقة تصرف الإدارة في هذه القضية، يمكننا الاعتقاد بأنها ترتكب خطأ بعدم تقديم مساهمة القوة العمومية من أجل تنفيذ القرار القضائي أو التأخر في القيام بذلك، وقد أشار هوريو في تعليقه على هذا، أن هذه القضية كانت قابلة لتقديم دعوى قائمة على خطأ الإدارة. لكن تم إلغاء الخطأ وطبقت المسؤولية دون خطأ استنادا إلى مبدأ المساواة إزاء الأعباء العامة، لأن تنفيذ القرار قد بررته اعتبارات كليا للنظام العام، وقد كان قرار Couitéas واضحا حيث نص على أنه: " لم تقم الحكومة إلا باستعمال سلطاتها الممنوحة لها من أجل الحفاظ على النظام العام والأمن العام".

« Le gouvernement n'a fait qu'user des pouvoirs qui lui sont conférés en vue du maintien de l'ordre et de la sécurité publique », **Benoit DELAUNAY**, « La faute de l'administration », L.G.D.J, Paris, 2009, p.299.

²⁴ رهاب صابر محمد الشبلي، المرجع السابق، ص 81.

وقد تساءل الفقه في فرنسا عما إذا كان من الممكن أن نعتبر مجرد الخطر في حد ذاته يمثل عبئا عاما²⁵، وأن نعتبر الضرر الناجم عن تحقيق مصلحة عامة من قبيل العبء العام الذي يجب التعويض عنه.

وفي هذا المجال، أشار الفقيه Pierre DELVOLVE إلى أن الضرر هنا نتج بقصد تحقيق منفعة عامة، لذا يتخذ طابع العبء العام²⁶. أما الخطر في حد ذاته، لا يمكن أن يشكل عبئا عاما²⁷، لأن العبء العام يجب أن يتمثل في ضرر خاص لحق بالفرد، بقصد تحقيق نفع عام، فإذا أنتج نشاط الإدارة الخطر ضررا، أمكن أن يكون هذا الضرر عبئا عاما إذا كان لازما لتحقيق النفع العام من وراء النشاط الإداري.

وبهذا يمكن لنا القول، بأن فكرة العبء العام، تفترض علاقة السببية بين نشاط الإدارة، وتحقيق المصلحة العامة، أو بين الضرر الخاص والنفع العام، بحيث لا يمكن تحقيق هذا النفع العام، إلا من خلال إحداث الضرر الخاص، وفي هذه الحالة نكون أمام عبء عام.

أما الشرط الثاني، فلا بد أن يتحقق الإخلال بمبدأ المساواة فعلا، حتى تثار مسؤولية الإدارة دون خطأ على أساس مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، إذ يجب أن يكون النشاط المشروع للإدارة، قد أدى إلى خرق هذا المبدأ. ويتحقق ذلك عن طريق الأضرار التي أصابت الفرد من جراء النشاط العام²⁸.

إلا أن التسليم بهذا المبدأ ليس معناه أن تتحمل الإدارة التعويض في حالة ما إذا كان الضرر عاما أصاب جميع المواطنين، بل إن التعويض يتقرر فقط عندما تصيب هذه الأضرار فئة من الأفراد أو فردا معينا بذاته. فمن الطبيعي هنا أن يؤدي تحميله لعبء تحقيق الإدارة للمصلحة العامة، إلى الإخلال بمبدأ المساواة. أي المساواة بينه وبين بقية المواطنين.

²⁵ وينبغي الإشارة كذلك إلى أنه هناك من يعتبر مبدأ المساواة إزاء الأعباء العامة وسيلة تسمح للقاضي الإداري بخلق نظام المسؤولية في القانون الإداري: "المساواة تطرح فكرة الخطر".

« Le principe d'égalité devant les charges publiques est donc le moyen pour le juge administratif de créer un système de responsabilité résolument propre au droit administratif : « l'égalité publicisait la notion de risque ». Camille BROUELLE, « Le risque en droit administratif "classique" (fin du XIXe, milieu du XXe siècle) » RDP, p.1516 cité par Benoit CAMGHILHEM, « Recherche sur les fondements de la responsabilité sans faute en droit administratif, Université Panthéon-Assas, France, 2012, p.126.

²⁶ أشار إلى ذلك وجدي ثابت غبريال، مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس للمسؤولية الإدارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988 ص62.

²⁷ « Étant donné que le risque qui a été consenti pour l'intérêt général ne constitue pas une charge publique ». Yehia KERKATLY, « Le juge administratif et les libertés publiques en droit libanais et français », Thèse, Université Grenoble, France, 2013, p.315.

²⁸ وجدي ثابت غبريال، المرجع السابق، ص 68.

II- الرؤية الجدلية لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس للمسؤولية الإدارية دون خطأ

إذا كانت فكرة الخطر قد لعبت دورا في تأسيس الحكم بالتعويض وإلقاء المسؤولية على عاتق جهة الإدارة في بعض التطبيقات، إلا أن ذلك لا يجعلها الأساس القانوني الذي تقوم عليه كافة تطبيقات المسؤولية دون خطأ²⁹، فباقي الحالات الأخرى لا دور لفكرة الخطر فيها ولكنها مع ذلك تحدث أضرار للغير، ويطبق فيها مبدأ مساواة جميع الأفراد أمام الأعباء العامة. وفي ضوء ذلك الدور الذي لعبه هذا المبدأ في مجال المسؤولية الإدارية، وجد الكثير من الفقهاء وحتى القضاة الفرنسيين، أنه الأساس المستقر لكافة صور المسؤولية الإدارية أيا كانت طبيعتها.

ومع ذلك فقد واجه هذا المبدأ معارضات ورفض شديد من جانب بعض الفقه والقضاء الفرنسيين حيث لم يقتنعوا به كأساس لمسؤولية الدولة عن أعمال سلطاتها العامة، وصرحوا بعدم صلاحياته وعدم كفايته كأساس لهذه المسؤولية.

وفي ضوء ما تقدم، سنتعرض للاختلافات الفقهية حول هذا المبدأ في عنصر أول، ثم نرى مدى إعمال القضاء الفرنسي لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة في مجال المسؤولية الإدارية في عنصر ثان.

أولا: اختلاف الفقه حول مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة

يؤيد الاتجاه السائد في فقه القانون العام الفرنسي هذا المبدأ، ولكن بالرغم من وجود اتفاق بين هذه الآراء، إلا أن كل واحد قد اعتمد على مبرر في توضيح وجهة نظره. وهذا التنوع في مبررات قبول مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، كأساس للمسؤولية الإدارية دون خطأ، لا يمثل في أي حال من الأحوال انقساما بينهم، بل يؤكد الرغبة لديهم نحو الأخذ بهذا المبدأ كأساس للمسؤولية.

ومن أهم الآراء المؤيدة لهذا الاتجاه: ماجاء به الأستاذ WALINE حيث اعتبر هذا المبدأ الأساس العام للمسؤولية الإدارية دون خطأ، وبرر رأيه على أساس أن الضرورة أو المصلحة كثيرا ما تفرض على

²⁹ فنجد مثلا المسؤولية عن الأشغال العامة، والمسؤولية عن القوانين، والمسؤولية عن القرارات الإدارية المشروعة واللوائح والمسؤولية عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

« Le mécanisme de la responsabilité sans faute indemnise trois catégories de dommages prévisibles, suscités par l'action de la puissance publique : les dommages permanents de travaux publics ; les dommages liés au refus d'exécution d'une loi, d'un règlement ou d'une décision de justice ; les dommages provoqués par l'exécution même de la loi, du règlement ou de la convention internationale, ce que l'on nomme traditionnellement la responsabilité du fait des lois ». Serge VELLEY, « Droit administratif », Vuibert Droit, 11^{ème} éd, Paris, France 2014, p.284.

وقد أشار إلى هذه الحالات كذلك: محمد أنور حمادة، المسؤولية الإدارية والقضاء الكامل، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 64-63.

الإدارة القيام بعمل دون خطأ أو خطر، ينتج من وراءه ضرر لبعض الأفراد في سبيل المصلحة العامة فوجب تعويضهم من الخزنة العامة لإعادة المساواة التي اختلت³⁰.

ويرى العميد DUGUIT³¹، أنه لا يمكن إقامة مسؤولية الدولة وهي شخص معنوي عام على أساس الخطأ، وإنما على أساس فكرة التأمين الاجتماعي الذي يتحمله الصندوق الجماعي لصالح المتضررين من جراء أنشطة المرافق العامة، وبالتالي فباعتبار نشاط الدولة قائم لصالح الجماعة، فهو يرتبط إلى حد كبير بفكرة المساواة أمام التكاليف العامة³². ففي نظره إذا سئلت الدولة فليس لأنها أخطأت عن طريق أشخاصها وإنما لأنها تؤمن المحكومين ضد المخاطر الاجتماعية الناشئة عن تدخلها سواء كان مشروعاً أم كان الضرر مترتباً عن خطأ أحد موظفيها³³. ويلاحظ هنا من خلال ما تبناه هذا الفقيه، أنه قد اتجه إلى تقوية مركز مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة عن طريق ربطه بالمخاطر الاجتماعية، وبالتالي فهو يشير إلى أهمية المبدأ كأساس للمسؤولية الناتجة حتى عن الأضرار المترتبة عن المخاطر الاجتماعية. وقد ساندته عدة فقهاء في هذا الطرح، وإن كانوا يختلفون في طريقته، من بينهم الفقيه Maurice HAURIU³⁴.

³⁰ Marcel WALINE, « Droit administratif », 9ème éd, Sirey, Paris, 1963, p.667.

أشار إلى ذلك هشام عبد المنعم عكاشة، المرجع السابق، ص 460. وكذلك: بريك عبد الرحمن، المسؤولية الإدارية دون خطأ وأهم تطبيقاتها في القضاء الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص 90.

³¹ من المعروف أن العميد دوجي من أشد المنكرين لفكرة الشخصية المعنوية التي يرى أنها مجرد حيلة قانونية، وعليه فإنه لا يمكن أن ينسب الخطأ إلى الشخص المعنوي، فالإنسان هو وحده الذي يملك إرادة واعية، وهو وحده الذي ينسب إليه الخطأ أو الفعل غير المشروع. أشار إلى ذلك بريك عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 86.

³² « On ne peut édifier la responsabilité de l'État, écrit-il, que sur l'idée d'une assurance sociale, supportée par la caisse collective, au profit de ceux qui subissent un préjudice provenant du fonctionnement des services publics, lequel a lieu en faveur de tous. Cette conception se rattache elle-même à une idée qui a profondément pénétré la conscience juridique des peuples modernes, celle de l'égalité de tous devant les charges publiques... ». Léon DUGUIT, « Traité de droit constitutionnel », 3è éd. 1930, T. III, p. 469, cité par Danièle LOCHAK, op.cit p.281.

³³ بريك عبد الرحمن، المرجع السابق. ص 86. وأشار أيضاً إلى ذلك: هشام عبد المنعم عكاشة، المرجع السابق، ص 460.

إقبال علي شعيب، المسؤولية الإدارية بدون خطأ، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، لبنان، 2005، ص 159.

³⁴ Pour Hauriou, c'est le principe d'égalité devant les charges publiques qui explique que l'État doit garantir les administrés contre les risques des accidents administratifs. "Les actions en indemnité contre l'État pour préjudices causés dans l'administration publique", RDP, 1896, pp. 51-65, cité par Danièle LOCHAK « Réflexion sur les fonctions sociales de la responsabilité administrative. Les mutations du droit administratif » May 1993, Amiens, France, p.280. Disponible sur le site: hal-univ-paris10.archives-ouvertes.fr. Consulté le 15/10/2017.

بالنسبة لهوريو، مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة هو ما يفسر أن الدولة ملزمة بأن تضمن للمواطنين التعويض ضد مخاطر الحوادث الإدارية.

كما أن الفقيه Benoit وآخرون³⁵ لهم نفس الرأي، حيث أشار إلى أن التعويضات التي يمنحها المجلس سواء استندت إلى الخطأ أو لم تستند إليه تجد أساسها في مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، مبرره في ذلك أنه لا يمكن لمواطن واحد أن يتحمل الأعباء غير العادية الناشئة عن خطأ أو دونه. فالقاعدة في نظره أنه كلما وجد ضرر غير عادي وخاص إثر نشاط الإدارة المشروع، فإن من شأن هذا الضرر أن يحقق إخلالا غير عادي بمبدأ المساواة، الأمر الذي يبيح للمضرور الحق في التعويض عنه³⁶.

انتهينا فيما سبق إلى أن معظم الفقه العام الفرنسي قد وجد في مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة أساسا كافيا لمسؤولية الإدارة عن أعمالها، إلا أن البعض ولاعتبارات معينة قد اتخذ موقفا معارضا في مواجهته ومن بينهم:

الفقيه Eisenmann حيث رفض هذا المبدأ، على أساس انعدام تحديد الأضرار التي تعتبر قد أخلت به، فإذا تم العمل بهذا المبدأ، فسيحتم أن يشمل كل الأضرار التي ترتبط بالنشاط العام، وقد اعترف به كأساس فقط في حالة المسؤولية الناشئة عن الأشغال العامة، وتلك التي تنشأ عن امتناع الإدارة عن تنفيذ بعض الأحكام القضائية، وفيما عدا ذلك فإن هذا المبدأ لا يصلح كمبرر للمسؤولية الإدارية دون خطأ³⁷. وقد سار على نهج هذا الفقيه، الأستاذ Amselek³⁸.

ويعتبر الفقيه CHAPUS الإخلال بمبدأ المساواة أمام التكاليف العامة مجرد شرط لا يكفي لأن يكون أساسا لدفع التعويض، في بعض الحالات التي يصابون فيها الأفراد نتيجة إدارة المرافق العامة، بل

³⁵ من بينهم الفقيه Paul DUEZ والذي يقول أن مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة يحظى بدور شامل في مجال المسؤولية الإدارية بحيث يشمل المسؤولية القائمة على الخطأ المرفقي بجانب المسؤولية على أساس المخاطر.

Paul DUEZ, « La responsabilité de la puissance publique en dehors du contrat », Dalloz, 3^{ème} éd, France, 1948, p.312.

أشار إلى ذلك: هشام عبد المنعم عكاشة، المرجع السابق، ص 461.

³⁶ LEFEVER, « L'égalité devant les charges publiques en droit administratif, thèse, Paris, France, 1948, p.233.

أشار إلى ذلك: هشام عبد المنعم عكاشة، المرجع السابق، ص 462-463.

³⁷ Charles. EISENMANN, Sur le degré d'originalité du régime de la responsabilité extracontractuelle des personnes (collectivités) publiques, JCP 1949, I, p.751.

أشار إلى ذلك: هشام عبد المنعم عكاشة، المرجع السابق، ص 464.

³⁸ Paul. AMSELEK voit que le principe d'égalité n'est pas un fondement de responsabilité sans faute, mais le dommage anormal qui peut être considéré comme le fondement du droit de la responsabilité administrative sans faute. Paul. AMSELEK, « La responsabilité sans faute des personnes publiques d'après la jurisprudence administrative, in Mélanges Charles. EISENMANN », Paris, Ed. Cujas, France, 1975, p 255, cité par Ahmad KODMANI, op.cit. p.36.

لابد من توافر شروط أخرى من أجل ذلك. والقاضي هنا لا يستطيع الحكم بالتعويض إذا لم يكن أمام حالة من الحالات المحددة لهذا المبدأ، كون أنه ليس ما تسببه الإدارة من ضرر هو عبء عام.³⁹

في ضوء عرضنا للرؤية الفقهية لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، وجدنا أنفسنا أمام اتجاه يؤيد الاعتراف بهذا المبدأ، وآخر يرفض اعتماده. فبالنسبة للاتجاه المؤيد لاحظنا بأنه يؤكد الرغبة لديهم نحو الأخذ به من خلال تفاوت المبررات وتعددتها، وكله كان في إطار الحماية الملائمة للحقوق والحريات الفردية ومحاولة تحقيق اعتبارات العدالة، إذ أن المصلحة كثيرا ما كانت تحتم القيام بعمل بخطأ أو خطر يؤدي إلى نشوء ضرر لبعض الأفراد في سبيل المصلحة العامة، فوجب تعويضهم من الخزينة العمومية من أجل إعادة المساواة أمام التكاليف العامة.

أما بالنسبة للاتجاه المعارض، فقد ظهر عدم ثبوتهم على وتيرة واحدة، إذ أنهم وبطريقة غير مباشرة اعترفوا به لأنفسهم على أساس أنه يسيطر على كافة فروع القانون العام، لكن رفضهم الصريح لهذا المبدأ يمثل أزمة لمجلس الدولة، من أجل حماية مبدأ المشروعية من جانب، والحقوق والحريات من جانب آخر. فحين قيام المسؤولية على أساس هذا المبدأ، يحاول مجلس الدولة تحقيق التوازن بين ما تحظى به الإدارة من امتيازات وبين مصالح الأفراد، هذا فضلا عن مراعاته لاعتبارات العدالة التي تعد الغاية الأساسية لمختلف النظم القانونية، دون أن ننسى القيمة الدستورية له. ويكفي أن نذكر بأن الفقه المؤيد له، كان له دور كبير في تثبيت دعائمه والدفاع عنه كأساس قانوني سليم للمسؤولية الإدارية دون خطأ، وقد ساندتهم في ذلك اجتهادات القضاء الإداري.

ثانيا: إعمال القضاء لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة في مجال المسؤولية الإدارية دون خطأ

استقر معظم الفقه على أن مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة، يؤدي دوره في بعض صور المسؤولية الإدارية دون خطأ، وليس في كل حالاتها، حتى أن القضاء الإداري قد أقام المسؤولية على أساس الخطر في بعض الحالات، وأقامها على أساس مبدأ المساواة، في حالات أخرى غابت فيها فكرة الخطر. لكن بالرغم من ذلك، سنرى من خلال تحليل أحكام مجلس الدولة، أنه حتى في بعض القضايا التي يبرز فيها الخطر في نشاط الإدارة، يظهر فيها مبدأ المساواة كأساس للمسؤولية.

ذهب مجلس الدولة إلى القضاء بمسؤولية الإدارة والتزامها بتعويض الأفراد المضطربين على أساس إعادة التوازن لمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة في عدة تطبيقات. فقد وجد أن إعمال القوانين والمعاهدات الدولية بإمكانها أن تحدث أضرارا غير عادية لبعض الأفراد، ونشأ هذا الوضع ابتداء من صدور حكم

³⁹ René CHAPUS, Responsabilité publique et responsabilité privé, L.G.D.J, paris, 1954, PP 327-341.

مجلس الدولة الشهير لسنة 1938⁴⁰ والذي أقام فيه المسؤولية عن فعل القوانين⁴¹، وأكد فيه أن التعويض الممنوح لهذه الشركة مبني على مسؤولية الدولة عن الضرر الناجم عن القانون، وأن هذه المسؤولية مبنية على مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، حيث سبب مجلس الدولة قراره بالقول: " وحيث أنه لم يحتج بأن الشيء المصنوع مما تنتجه الشركة المدعية خطر على الصحة العامة، وحيث أنه لا يوجد نص في القانون أو في الأعمال التحضيرية يستفاد منه أن المشرع أراد أن يحمل هذه الشركة بعبء لا تحتمله. ومن حيث أن هذا العبء كان لمقتضى الصالح العام فيجب أن يتحمله الجميع"⁴²، ومنه تكون الشركة محقة في طلبها التعويض. ما لوحظ في هذه القضية أن المجلس هنا لو بقي مستندا على اجتهاده التقليدي، لما قرر إعطاء الشركة الحق في التعويض إلا إذا كان هناك نص صريح يجيزه ذلك القانون⁴³.

⁴⁰ في قضية شركة la fleurette والتي تتلخص وقائعها، في أنه بتاريخ 29 جوان 1934، صدر قانون يمنع بيع وصناعة كل منتجات الألبان التي لا تكون فيها مادة الكريمة المستخلصة مباشرة من الحليب، ونتيجة لهذا القانون توقفت الشركة عن الإنتاج، لأنها كانت تستعمل منتج « Gradine »، الذي يتكون من الحليب وزيت الفستق وصفار البيض، فرفعت الشركة دعوى تعويض أمام القضاء الإداري عن الأضرار التي سببها هذا القانون وفعلا قد تم تعويض هذه الشركة من خلال قرار مجلس الدولة لسنة 1938، والذي أسسه على الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

« La loi du 29 juin 1934 relative à la protection des produits laitiers avait interdit la fabrication et la vente de tout produit présentant l'aspect de la crème et destiné aux mêmes usages mais ne provenant pas exclusivement du lait. La société La Fleurette, qui fabriquait un produit appelé « Gradine » directement concerné par cette interdiction, avait du cesser son activité en conséquence. la jurisprudence ancienne selon laquelle l'État ne saurait être responsable des conséquences de lois prohibant une activité dans l'intérêt général avait déjà quelque peu évolué, les arrêts les plus récents se fondant sur ce que les mesures incriminées avaient pour but d'empêcher des produits dangereux ou de mettre fin à des abus. Dans l'affaire de la société La Fleurette, les produits exploités ne présentaient pas de danger et rien dans le texte de la loi ou dans ses travaux préparatoires ne permettait de penser que le législateur ait voulu faire supporter à cette société, semble-t-il la seule concernée, une charge telle que l'arrêt de son activité. Le Conseil d'État considéra par suite que cette charge, créée dans un intérêt général, devait être supportée par la collectivité ». Disponible sur le site : www.conseil-etat.fr. Consulté le 15/10/2017.

⁴¹ CE 14 jan. 1938, Société anonyme des produits laitiers « La Fleurette », Disponible sur le site : actu.dalloz-etudiant.fr. Consulté le 15/10/2017.

« Le juge administratif va alors admettre expressément, pour la première fois, le principe d'une responsabilité de l'Etat du fait des lois. Suivant le raisonnement d'une partie des auteurs, cette responsabilité fut reconnue sur le fondement de l'égalité des citoyens devant les charges publiques ». **Stéphanie JUAN**, op.cit. p.28. Et Pour une formule analogue : Voir aussi **Serge VELLE**, op.cit.p.286. **Marceau LONG, Prosper WEIL, Guy BRAIBANT, Pierre DELVOLLE, Bruno GENEVOIS**, « Les grandes arrêts de la jurisprudence administrative », 18e édition 2011, p.312,

⁴² « Dans l'affaire de la société La Fleurette, les produits exploités ne présentaient pas de danger et rien dans le texte de la loi ou dans ses travaux préparatoires ne permettait de penser que le législateur ait voulu faire supporter à cette société, semble-t-il la seule concernée, une charge telle que l'arrêt de son activité. Le Conseil d'État considéra par suite que cette charge, créée dans un intérêt général, devait être supportée par la collectivité ». Disponible sur le site : <http://www.amiens.tribunal-administratif.fr>. Consulté le 05/10/2017.

⁴³ « La responsabilité de l'État législateur n'est admise que si le texte même de la loi et ses travaux préparatoires ne permettent pas de penser que le législateur a entendu exclure toute indemnisation » Disponible sur le site : actu.dalloz-etudiant.fr. Consulté le 15/10/2017.

CE. 22 novembre 1957, Compagnie de navigation Fraissinet, Lebon 635 ; Sur les conclusions tendant au versement d'une indemnité au titre des paquebots « Ville d'Ajaccio », et « Sampiero Corso » Décision n° 2013-346 QPC du 11 octobre 2013-Conseil Constitutionnel, dossier documentaire, Société Schuepbach Energy, services du Conseil Constitutionnel. Disponible sur le site : www.conseil-constitutionnel.fr. Consulté le 05/10/2017, « ... qu'il résulte des dispositions de l'article 6 de la loi du 28 février 1948 et des préparatoires du dit

لكنه قد منح التعويض لها على اعتبار أن القانون لم يتضمن أي إرادة صريحة برفض التعويض سواء في نصوصه الوضعية أم في أعماله التحضيرية من جهة، ومن جهة أخرى استيفاء الضرر لشروطه الشخصية والموضوعية. وبمعنى آخر فإن مجلس الدولة قد عكس المبدأ الذي كان يعتمد عليه، حيث لا مسؤولية مالم يكن هناك نص صريح مخالف، وتبنى الاستثناء الذي يقوم على احتمال المسؤولية مالم يكن هناك نص صريح مخالف.

وقرر المجلس هنا قيام المسؤولية على الشروط المرتبطة بإرادة المشرع وكذلك التي لها علاقة بطابع الضرر. فالأولى تعني ألا يكون المشرع قد نص على استبعاد إعطاء التعويض صراحة أو ضمنا ويبقى للقاضي الإداري في حالة عدم وجود نص وضعي صريح بهذا المعنى، أن يستخلص إرادة المشرع من الظروف التي رافقت وضع القانون أو من أسبابه الموجبة أو من الأعمال التحضيرية التي مهدت له كما قلنا سابقا. ففي تقريره مثلا بمناسبة قرار⁴⁴ Gardedieu أكد محافظ الدولة السيد Derepas بأنه لا يحكم بالتعويض في حالة ما إذا نص القانون صراحة أو ضمنا عن عدم تعويضه عن الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه. ووضح بأن هذا الشرط قد تم التأكيد عليه كذلك بموجب قرار société coopérative agricole Ax'ion⁴⁵. ولم تكن هذه الأحكام هي الوحيدة، بل أتبعها مجلس الدولة بأحكام كثيرة سارت في نفس الاتجاه⁴⁶.

article que le législateur a entendu exclure tout dédommagement du préjudice pouvant résulter pour la compagnie Fraissinet de la suppression du droit de retirer deux navires de la livraison à l'Etat de sa flotte contractuelle; que, par suite, la compagnie requérante n'est pas fondée à demander, en réparation du préjudice que lui aurait causé l'intervention de la disposition législative susvisée, une indemnité égale à la valeur des deux navires susmentionnés... ».

⁴⁴ « ...Considérant que la responsabilité de l'État du fait des lois est susceptible d'être engagée, d'une part, sur le fondement de l'égalité des citoyens devant les charges publiques, pour assurer la réparation de préjudices nés de l'adoption d'une loi à la condition que cette loi n'ait pas entendu exclure toute indemnisation et que le préjudice dont il est demandé réparation, revêtant un caractère grave et spécial... » C.E Ass. 8 février 2007, Gardedieu. Concl. Derepas. Disponible sur le site : www.conseil-etat.fr. Consulté le 15/10/2017

⁴⁵ Par sa décision Coopérative agricole Ax'ion du 2 novembre 2005, le Conseil d'Etat précise sa jurisprudence sur l'engagement de la responsabilité sans faute de l'Etat du fait des lois et des décisions administratives légales. En refusant que le silence du législateur puisse, par principe, être interprété comme excluant toute indemnisation, le juge administratif opte clairement pour un traitement au cas par cas de ce type d'affaires. C.E. 2 novembre 2005, Sté coopérative agricole Ax'ion. Disponible sur le site : www.conseil-etat.fr. Et : actu.dalloz-etudiant.fr. Consulté le 15/10/2017.

⁴⁶ C.E. 2 juin 2010, n°307814, Abolivier, au Lebon, AJDA, 2010, 2071, C.E. 22 octobre 2010, Mme Bleitrach, C.E 01 février 2012, M.Bizouerne ; pour donner lieu à indemnisation, le préjudice doit dépasser l'aléa inhérent à l'activité du requérant. Disponibles sur le site : www.conseil-etat.fr. Consulté le 08/10/2017,

CE, 23 juillet 2014, Société d'éditions et de protection route. Johann Guiorguieff, « Le Conseil d'Etat garantit la prévisibilité de la loi, pas celle de la jurisprudence judiciaire », Disponible sur le site : <http://combatsdroitshomme.blog.lemonde.fr/>. Consulté le 08/10/2017.

أما الشرط الثاني، متعلق بطبيعة الضرر، فإضافة إلى أن يكون الضرر بجانب مسؤولية السلطة العامة مباشرا و أكيدا، عمد الاجتهاد القضائي إلى أن يكون كذلك ضررا خاصا وبالغ الخطورة⁴⁷.

ونفس الأمر انطبق على المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن فعل المعاهدات الدولية، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه هناك صلة وطيدة بين نظام المسؤولية بموجب القوانين و نظامها بموجب الاتفاقيات الدولية⁴⁸. ففي نظر الفقيه TOUSCOZ، تقوم كلا المسؤوليتين على نفس الشروط⁴⁹.

وقد كان مجلس الدولة يرفض مبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار الناجمة عن أعمالها وذلك على أساس أنها من قبيل أعمال السيادة⁵⁰، ثم تطور فيما بعد ليفرض رقابته على تطبيق المعاهدات الدولية على أساس مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، وذلك بموجب قراره الصادر عنه بتاريخ 30 مارس 1966 في قضية Compagnie générale d'énergie radioélectrique⁵¹، حيث كانت الشركة العامة للطاقة الراديو كهربائية تملك أماكن ومنشآت محطة إذاعة (الراديو الباريسي)، التي استعملها الألمان طوال فترة الاحتلال. وبعد الحرب طلبت الشركة من الدولة الفرنسية تعويضا عن الضرر الذي وقع نتيجة حرمانها من الانتفاع بالأماكن التي استولى عليها جيش الاحتلال الألماني ووقف استغلال منشآتها، إلا أن مطلبها رفض من قبل جهة الإدارة. وإزاء ذلك لجأت الشركة إلى مجلس الدولة للحصول على تعويض بسبب الضرر الذي أدى إليه توقيع الحكومة الفرنسية اتفاقات دولية تمنع أية مطالبة للديون الناشئة عن فترة الاحتلال من الدولة الألمانية حتى تاريخ غير محدد. واقترح مفوض الحكومة آنذاك (Michel Bernard)

⁴⁷ « ... surtout, et c'est là une exigence classique mais difficilement réalisable au regard du caractère général de la loi, le préjudice doit présenter un caractère spécial, c'est-à-dire particulier à un nombre réduit de victimes potentielles, et anormalement grave », Exigence rappelée par le conseil d'Etat 1^{er} février 2012, M.Bizouerne, AJDA 2012, ne peut être indemnisé que le préjudice qui « revêt un caractère grave et spécial et ne saurait, dès lors, être regardé comme une charge incombant aux intéressés », cité par **Serge VELLEY**, op.cit.p.287.

⁴⁸ « Pour ces considérations, la doctrine a constitué un rattachement entre le régime de la responsabilité du fait des conventions internationales et le régime de la responsabilité du fait des lois », **Didier TRUCHET**, « Droit administratif », PUF, coll. « Thèmes droit », 3^e éd, 2010, p 414.

⁴⁹ Pour Jean TOUSCOZ, la responsabilité du fait des conventions internationales est assortie des mêmes conditions que la responsabilité du fait des lois », **Jean TOUSCOZ**, « Arrêt de Compagnie d'énergie radioélectrique », Bulletin de jurisprudence français, JDI, 1967, p.77, cité par Ahmed KODMANI, op.cit. p.4

⁵⁰ Parmi les actes échappant à ce titre au contrôle juridictionnel une mention spéciale doit être faite des traités et accords internationaux. Le juge administratif refuse, en effet, de connaître de la légalité des conditions de signature de ces accords (CE Sect. 1^{er} juin 1951, Société des étains et wolfram du Tonkin, Lebon 312). CE. 19 févr. 1875, prince Napoléon. Disponible sur le site : fiches.dalloz-etudiant.fr. Consulté le 11/10/2017.

⁵¹ Durant l'occupation de l'Etat Français, l'armée Allemande avait réquisitionné des locaux appartenant à la compagnie générale d'énergie radioélectrique au « post-parisien ». Grace à l'accord de Londres signé le 27 février 1953, cette compagnie a pu réclamer auprès de l'Allemagne le remboursement de la privation de ses locaux. Elle s'adressa alors aux magistrats de l'ordre administratif. Il sera fait obligation par le truchement de cette décision à la faute d'indemniser la compagnie générale radioélectrique, par le biais d'une responsabilité de l'Etat du fait des conventions internationales. disponible sur les sites : www.doc-du-juriste.com, www.legifrance.gouv.fr, consulté le 21/10/2017.

على المجلس أن يطبق نفس النظام المطبق في قضية La Fleurette. وانتهى مجلس الدولة إلى الأخذ بما جاء في تقرير مفوض الحكومة، وقضى بإمكانية قيام مسؤولية الدولة على أساس مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة. إلا أنه رفض طلب التعويض المقدم من الشركة لعدم توافر شروط الخصوصية في الضرر، إذ أن الشركة لم تكن هي الوحيدة التي أصابها الضرر من ذلك. حيث أن عدد كبير من الرعايا الفرنسيين كانوا ضحية أضرار مماثلة⁵². الأمر الذي لا يتم معه خرق مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

ثم استمر مجلس الدولة بعد ذلك في التبنى لهذا المبدأ، لكنه في حالات كان يرفض التعويض إما لكون الضرر ليس خاصا⁵³، أو غير مؤكد⁵⁴، أو أن العلاقة السببية غير موجودة مباشرة بين الضرر المترتب والاتفاق الدولي⁵⁵. غير أنه سنة 2011 في قضية Mme saleh حيث حمل مجلس الدولة، الدولة مسؤولية الضرر الناتج عن تطبيق قاعدة عرفية دولية متبنيها ما جاء في اجتهاده القضائي السابق لسنة 1966. وقد تأكد القاضي الإداري في قضية هذه السيدة من الشروط التي ينبغي توافرها من أجل قيام المسؤولية بفعل العرف الدولي والمشابهة للمسؤولية بفعل الاتفاق الدولي على أساس مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة وفعلا قد تحقق من وجود قاعدة عرفية مطبقة في النظام الداخلي، وإلحاق ضرر جسيم وخاص وعدم وجود نص تشريعي يلغي التطبيق، وتوافر العلاقة السببية بين الضرر الناتج والقاعدة العرفية⁵⁶.

⁵² « ...Qu'en conséquence ladite compagnie prétend avoir droit au paiement d'une indemnité à la charge de l'Etat français à raison du préjudice résultant de la rupture d'égalité devant les charges publiques... Considérant qu'il résulte de l'instruction que cette dernière condition n'est pas remplie en l'espèce ; qu'en effet à la généralité des accords susmentionnés et au nombre des ressortissants français victimes de dommages analogues au dommage allégué par la compagnie requérante, celui-ci ne peut être regardé comme présentant un caractère spécial de nature à engager la responsabilité sans faute de l'Etat envers ladite Compagnie ; Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que la société requérante n'est pas fondée à soutenir que c'est à tort que par les jugements attaqués, le Tribunal administratif de Paris a rejeté sa demande d'indemnité ;..... ». CE. Ass. 30 Mars 1966, 50515, disponible sur le site : www.legifrance.gouv.fr, consulté le 24/10/2017.

Et pour une formule analogue sur les conclusions du rapporteur Michel BERNARD. Voir aussi ; **Claire LANDAIS, Frédéric LENICA**, « Quand la réparation d'une « petite erreur judiciaire » se traduit par la reconnaissance de la responsabilité de l'Etat du fait des traités internationaux », AJDA, p.427. Disponible sur le site : actu.dalloz-etudiant.fr. Consulté le 24/10/2017.

⁵³ CE. 9 décembre 1987, Compagnie générale des goudrons et des bitumes, Lebon p. 405, CE. 25 mars 1988, Société Sapvin, Lebon p. 134, CE. 26 mars 2003, Santinacci, Lebon p. 151, disponible sur le site : www.legifrance.gouv.fr. Consulté le 24/10/2017.

⁵⁴ CE. 4 octobre 1999, Syndicat des copropriétaires du 14-16 boulevard Flandrin. Lebon p. 297. Disponible sur le site www.doctrine.fr. Consulté le 25/10/2017.

⁵⁵ CE. 1er juin 1984, Ministre des relations extérieures. c/ Tizon et Millet, Lebon p. 194. Disponible sur le site : www.legifrance.gouv.fr, consulté le 25/10/2017.

⁵⁶ Le Conseil d'État a estimé qu'« il résulte que la règle coutumière du droit public international d'immunité d'exécution des États, qui n'est écartée ni par cette loi ni par aucune autre disposition législative, s'applique dans l'ordre juridique interne ; que la responsabilité de l'État est, par suite, susceptible d'être recherchée, sur le fondement de la rupture de l'égalité devant les charges publiques, dans le cas où son application entraîne un

ومن بين التطبيقات التي أقر فيها المجلس مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس للمسؤولية الإدارية دون خطأ، امتناع الإدارة المشروع عن تنفيذ إحدى مهامها الأساسية، والذي يؤدي إلى إحداث أضرار غير عادية بأصحاب الشأن، فيحدث التعارض بين واجب الإدارة في تقديم المساعدة من أجل تنفيذ الحكم وبين واجبها في حماية الأمن والنظام العام والاستقرار في بعض الأحيان، إذا ما ترتب على التنفيذ الجبري اضطرابات تهدد الأمن العام. وقد أكد اتجاهه هذا في قراره الصادر في 30 نوفمبر 1923 في قضية *Couitéas* الشهيرة⁵⁷. وقد قضى فيها المجلس بتعويض المدعي عن الضرر الذي أصابه، رغم انتفاء الخطأ والخطر معا⁵⁸، وقد اتخذ طابع العيب العام، عندما كان سببه تحقيق المصلحة العامة. وقد اتخذ مجلس الدولة نفس الموقف في حالة توقع حدوث اضطرابات خطيرة تخل بالنظام والأمن العموميين، إذا ما تم تنفيذ حكم قضائي لطرد العمال المضربين والمعتصمين بمواقع عملهم⁵⁹، وكان ذلك في قراره الصادر بتاريخ 03 جوان 1938 في قضية *La cartonnerie Saint-Charles*⁶⁰.

préjudice grave et spécial », CE, Sect, 14 octobre 2011, Mme Om Hashem Saleh et autres, n° 329788. Cité par Ahmed KODMANI, op.cit.p.5 et disponible sur le site : www.legifrance.gouv.fr, consulté le 25/10/2017.

⁵⁷ كويتياس اليوناني الأصل، الذي أقرت محكمة سوسة التونسية حقه في ملكية قطعة أرض اكتسبها من الدولة، لكن الحكومة التونسية رفضت منح الترخيص للقوة المسلحة (العمومية) لتنفيذ الحكم وطرد القبيلة التونسية الحائزة للأرض منذ مدة من الزمن والرافضة للخروج منها، وذلك بحجة الحفاظ على النظام العام. أقر مجلس الدولة الفرنسي شرعية الامتناع عن التنفيذ في هذه القضية كون الحكومة لم تستعمل سوى صلاحياتها في الحفاظ على النظام والأمن العموميين. وفي نفس الوقت أقر حق المدعي كويتياس في التعويض عن الأضرار اللاحقة به من جراء عدم تمكنه من تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته، لأن هذه الأضرار لا يمكن اعتبارها من تلك الأعباء التي يتحملها المدعي بصفة عادية أي أن مجلس الدولة منح التعويض للسيد كويتياس تجسيدا لمبدأ المساواة في تحمل الأعباء العامة والتكاليف العامة.

CE 20 novembre 1923, *Couitéas*. Rec.789, disponible sur le site : www.conseil-etat.fr, consulté le 14/01/2017.

⁵⁸ هنا يظهر مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة كأساس وحيد للمسؤولية الإدارية دون خطأ.

وقد أشار بعض الأساتذة إلى أن الحكم القضائي الصادر لصالح السيد *Couitéas* يستدعي لتنفيذه تجنيد قوة عسكرية لطرد 8000 مواطن تونسي موجودين في هذه القطعة الأرضية، وأن الانعكاسات السياسية الوخيمة التي قد تنجر عن مثل هذا التنفيذ تبرر بدون شك رفض الحكومة مع القوة المسلحة لتنفيذ الحكم. إن مثل هذه المبررات تسمح للسلطة العامة بالخروج عن القاعدة التي تجعل تنفيذ الأحكام النهائية أمرا واجبا عليها علما أن هذا الرفض يؤدي إلى مساس خطير بالقوة الفردية للسيد كويتياس، ولكن هذا المساس يقع لأجل المصلحة العامة، ولذلك كان المشرع والقضاء يمنحان في الغالب تعويضا لضحايا المصلحة العامة عن الأضرار الخاصة وغير العادية التي تصيبهم، والأساس في ذلك هو إعادة التوازن في المساواة بين المواطنين أمام الأعباء العامة. أشار إلى ذلك:

Marceau. LONG, Prosper. WEIL, Guy BRAIBANT, Pierre DELVOLLE, Bruno GENEVOIS, « Les grandes arrêts de la jurisprudence administrative, 12^{ème} éd, Dalloz, Paris, France, 1999, p.254-255.

⁵⁹ « Dans cette affaire il s'agissait d'une décision de justice donnant droit à un propriétaire de faire expulser tous les occupants de sa propriété privée. Il en a été de même pour le refus d'exécuter une décision de justice ordonnant l'évacuation des grévistes d'une usine qu'ils occupaient », cité par Yehia KERKATLY, op.cit, P.31.

⁶⁰ CE. 3 juin 1938, Assemblée, *Société La Cartonnerie et Imprimerie Saint-Charles*, requête numéro 58698, rec. p. 539, Disponible sur les sites : www.legifrance.gouv.fr et www.revuegeneraledudroit.eu, consulté le 18/05/2017.

وأقر مجلس الدولة مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية المشروعة، سواء كانت فردية أو لائحية مستعينا كذلك بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، فالفردية منها ما يتعلق بالاستيلاء على العقارات⁶¹ ومنها ما هو صادر بشأن فصل أحد الموظفين لإلغاء الوظيفة إلغاء قانونيا⁶².

أما القرارات اللائحية، فقد تصدرها الإدارة في بعض الأحيان، وينجم عنها أضرار لبعض الأفراد. فتقوم المسؤولية هنا استنادا على مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة. ويعد قرار مجلس الدولة في قضية Commune de Gavarnie أهم التطبيقات البارزة في هذا الصدد⁶³، حيث قضى من خلاله بأنه: "يجب أن ينظر للمدعي بأنه قد خضع لعبء عام فرض عليه من أجل المصلحة العامة، مما يوجب على مقاطعة Gavarnie تعويضه عن ذلك الضرر، تأسيسا على مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة"⁶⁴. وظل المجلس إلى حد الآن يتبنى هذا المبدأ في الكثير من أحكامه⁶⁵.

وهناك العديد من القضايا التي كانت حقيقة المسؤولية فيها قائمة أساسا على مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، غير أن المجلس كان يلجأ إلى تأسيسها على فكرة الخطر. من بينها قرار *comes*

⁶¹ «...le maire aurait pu intervenir au titre de ses pouvoirs de police générale, et ordonner "en cas d'urgence et à titre exceptionnel, la réquisition des locaux nécessaires au logement de famille sans abri lorsque ce défaut de logement est de nature à apporter un trouble grave à l'ordre public... », CE. sect. 15 février 1961, sieur Werquin Rec. 118. **Maillard Desgrees du Lou Dominique**. « Chronique de police administrative et libertés publiques » Revue juridique de l'Ouest, 1989. pp. 73-86, disponible sur le site : www.persee.fr. consulté le 31/10/2017.

⁶² C.E 11 décembre 1903, Commune de Gorre, publié au recueil, décision commentée par : **Maurice HAURIOU**, « Élargissement de la recevabilité du recours pour excès de pouvoir contre les actes de tutelle autorisant des contrats d'où sont nés des droits acquis », disponible sur le site : www.revuegeneraledudroit.eu, consulté le 12/10/2017.

⁶³ تتلخص وقائع هذا الحكم الهام في أن رئيس مقاطعة Gavarnie قد أصدر لائحة بإعادة تنظيم المرور في أحد الشوارع التجارية الهامة في المقاطعة، بموجبها انحصر المرور به على المركبات فقط دون المشاة الذين خصص لهم طريق آخر، وذلك على عكس ما كان عليه من قبل. وقد أدى ذلك إلى إلحاق ضرر جسيم بالسيد Benne باعتباره أحد أصحاب المحلات التجارية بالشارع. وقد تمثل هذا الضرر في عدم إقبال العملاء على هذا الطريق الذي فقد طابعه التجاري. ولاشك أن القرار صدر ذو طابع مشروع، فلا يمكن قيام مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ، لكن المجلس أكد بأنه هناك أضرار بالغة وغير عادية لحقت بذلك السيد وباقي أصحاب المحلات، مما جعلهم يتحملون عبئا غير عاديا، يتجاوز الأعباء التي يتحملها الأفراد عادة، الأمر الذي أحدث إخلالا بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

CE, sect., 22 février 1963, Commune de Gavarnie c/ Sieur Benne, Rec.113 (extraits), cité par **Sylvain NIQUEGE**, Droit administratif, Cours sur La responsabilité sans faute pour rupture de l'égalité devant les charges publiques », Université de Bordeaux, 2016-2017, p.4, disponible sur le site : www.academia.edu, consulté le 28/10/2017.

⁶⁴ «...présenté une gravité telle que l'arrêté municipal du 30 juillet 1958 dût être regardé comme ayant imposé au sieur X, dans l'intérêt général, une charge ne lui incombant pas normalement, ledit sieur X devrait être indemnisé de ce préjudice par la commune de Gavarnie sur le fondement du principe de l'égalité des citoyens devant les charges publiques... ». CE 22 février 1963, Commune de Gavarnie, n°50438, Rec.113. Cité par **Pierre TIFINE**, « Droit administratif français », 6^{ème} éd, chapitre 3, disponible sur le site : www.revuegeneraledudroit.eu, consulté le 10/09/2017.

⁶⁵ «...sauf à ce qu'il ressorte de l'ensemble de l'opération que cette société a, conformément à son objet, effectivement réinvesti le produit de ces cessions dans une activité économique, méconnaissent les principes d'égalité devant la loi et d'égalité devant les charges publiques, respectivement garantis par les articles 6 et 13 de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789.. », C.E. 22 septembre 2017. n° 412408. Disponible sur le site : www.conseil-etat.fr. Consulté le 01/10/2017.

الشهير⁶⁶، الذي أقر فيه بأحقية العامل في التعويض عن الأضرار الناجمة من جراء مخاطر النشاط المهني، مؤسسا ذلك على اعتبارات العدالة التي تقتضي قيام مسؤولية الإدارة تجاه العامل المضروب من جراء مشاركته في تسيير المرفق العام. هذه الاعتبارات في الحقيقة تفرضها قاعدة المساواة أمام الأعباء العامة، كما أنه يمكن أن نعتبر بأن فكرة الخطر هنا فقط السبب المنشئ لحدوث الضرر وليست هي الأساس القانوني للحكم بالتعويض، أي أنها تقوم بدور الشرط، وهناك اختلاف بين الشرط والأساس. إلا أنه نادرا ما يستخدم المجلس هذه الملاحظات بطريقة مباشرة من أجل الإفصاح على هذا المبدأ، حيث يكتفي بتقرير أن الضرر يشتمل على صفات وخصائص معينة تؤدي إلى قيام مسؤولية الإدارة خارج نطاق الخطأ⁶⁷.

الخاتمة

ختاما لما سبق، يمكن أن نقول بأن مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة يؤدي دورا هاما في نظرية المسؤولية الإدارية دون خطأ، ولا يقتصر على كونه من خصائص تلك المسؤولية، فممكن من خلال تحليل واقع أحكام مجلس الدولة الفرنسي، أن نجعله أساسا لجميع فروض المسؤولية الموضوعية، حتى في بعض الصور التي تظهر فيها فكرة الخطر كأساس لها، فلا يمنح التعويض بسبب وجود هذا الخطر كما ذكرنا وإنما نتيجة للإخلال بالمساواة أمام التكاليف الناشئة من تحقيق الخطر. وسوف يجعل بالتأكيد قواعد هذه المسؤولية ذو ذاتية خاصة ومتميزة عن قواعد المسؤولية المدنية. كما أنه يمكن اعتماد الأساس المزدوج للمسؤولية الإدارية دون خطأ للخروج من هذا الجدل، لكنه في الحقيقة يصعب إعمال هذا الأساس وبصفة خاصة إذا كان النشاط الذي سبب ضررا يثير قدرا من الخطورة وفي الوقت نفسه يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

⁶⁶ CE. 21 juin 1985, Cames, Rec, Lebon, P.509, disponible sur le site : www.conseil-etat.fr consulté le 15/01/2017.

⁶⁷ CE. Ass. 24 juin 1949, Consorts Lecomte, n°87335, publié au recueil. Disponible sur le site : www.legifrance.gouv.fr. Consulté le 17/08/2017.

CE. 28 mars 1919 Regnault-Desroziers. N° 62273, Publié au recueil Lebon 329. Disponible sur le site : www.conseil-etat.fr . Consulté les : 22/09/2017.